NOTE

المقدمة في الكلام
١٣٧/ع

This volume has a very tight binding and while every effort has been made to reproduce the centres, force would result in damage

2

166

كتاب المقدمة في الكلام تصنيف الشيخ العبد
موفق الدين ضياء الاسلام ابي جعفر محمد بن
الحسن بن علي الطوسي قدس الله روحه
العزيز ورضي عنه وارضاه

X. 1928

[illegible] کتابها که در [illegible] خطوط [illegible] از صفحات در صفحه [illegible]

1

بسم الله الرحمن الرحيم وبه ثقتي

الحمد لله حق حمده والصلوة على خير خلقه محمد وآله الطاهرين

سألتم أيدكم الله املاء مقدمة تشتمل على ذكر الألفاظ المتداولة

بين المتكلمين وبيان أغراضهم منها فإن لهم مواضعات

مخصوصة ليست على موجب اللغة ومن نظر في كلامهم ولا يعرف

مواضعتهم لم يحظ بطائل من ذلك وإذا وقف على مرادهم ثم

نظر بعد ذلك في ألفاظهم حصلت بغيته وتمت منيته و

أنا مجيبكم إلى ما سألتم مستعينا بالله ومتوكلا عليه وهو حسبي

ونعم الوكيل ثم أذكر بعد ذلك حصر الأجناس التي

تكلموا في إثباتها ما اتفقوا فيه وما اختلفوا وأذكر جملة

من أحكامها وأعقب بذكر جمل تشتمل على حقيقة الصفات

وبيان أقسامها وكيفية استحقاقها وبيان أحكامها على غاية

من الإيجاز والاختصار ما يصغر حجمه ويكثر نفعه إن شاء الله

في ذكر أعم الأسماء الجارية بينهم وأخصها وما

يتبع ذلك أعم الأسماء في مواضعاتهم قولهم معلوم أو مخبر

عنه أو مذكور ويعنون بذلك أنه مما يصح أن يعتقد أو يخبر عنه

... على ما هو

صحيح في نفسه وما هو فاسد ثم بعد ذلك قولهم معلوم وهو

أخص من الأول لأن كل معلوم معتقد ويصح ذكره

والخبر عنه وليس كل ما يعتقد يكون معلوما لجواز أن يكون

الاعتقاد جهلا وقولهم شيء عند من قال بالمعدوم يجري

مجرى قولهم معلوم ومن لم يقل بالمعدوم يفيد عنده أنه موجود

ثم بعد ذلك قولهم موجود فإنه أخص من معلوم لأن المعلوم

قد يكون معدوما والموجود لا يكون إلا معلوما وحد الموجود

هو الثابت العين والمعدوم هو المنتفي العين وفي الناس

من قال حد الموجود ما يظهر معه مقتضى صفة النفس

ومنهم من قال حد الموجود ما صح التأثير به أو فيه على

وجه ثم النوع فإنه أخص من الموجود لأن الموجود يشتمل

على أنواع كثيرة ثم الجنس فإنه أخص من النوع لأن الجنس

لا يقع إلا على المتماثل والنوع يقع على المتماثل والمختلف

والمتضاد فمثال النوع قولنا لون فإنه يقع على

المتماثل والمختلف والمتضاد ومثال فقولنا اعتقاد

فإنه يقع على المتماثل والمختلف والمتضاد ومثال الجنس

الحمد لله حق حمده والصلوة على خير خلقه محمد وآله الطاهرين

سألتم أيدكم الله إملاء مقدمة تشتمل على ذكر الألفاظ المتداولة
بين المتكلمين وبيان أغراضهم منها فإن لهم مواضعات
مخصوصة ليست على موجب اللغة ومن نظر في كلامهم ولا يعرف
مواضعتهم لم يحظ بطائل من ذلك وإذا وقف على مرادهم ثم
نظر بعد ذلك في ألفاظهم حصلت بغيته وتمت منيته و
أنا مجيبكم إلى ما سألتم مستعينا بالله ومتوكلا عليه وهو حسبي
ونعم الوكيل ثم أذكر بعد ذلك حصر الأجناس التي
تكلموا في إثباتها ما اتفقوا فيه وما اختلفوا وأذكر جملا
من أحكامها وأعقب بذكر جمل تشتمل على حقيقة الصفات
وبيان أقسامها وكيفية استحقاقها وبيان أحكامها على غاية
من الإيجاز والاختصار ما يصغر حجمه ويكثر نفعه إن شاء الله

في ذكر أعم الأسماء الجارية بينهم وأخصها وما
يتبع ذلك

أعم الأسماء في مواضعاتهم قولهم معتقد أو مخبر
عنه أو مذكور ويعنون بذلك أنه مما يصح أن يعتقد أو يخبر عنه
أو يذكر وإنما كان ذلك أعم الأسماء لأنه يقع على ما هو

صحيح

صحيح في نفسه وما هو فاسد ثم بعد ذلك قولهم معلوم وهو
أخص من الأول لأن كل معلوم معتقد ويصح ذكره
والخبر عنه وليس كل ما يعتقد يكون معلوما لجواز أن يكون
الاعتقاد جهلا وقولهم شيء عند من قال بالمعدوم يجري
مجرى قولهم معلوم ومن لم يقل بالمعدوم يفيد عنده أنه موجود
ثم بعد ذلك قولهم موجود فإنه أخص من معلوم لأن المعلوم
قد يكون معدوما والموجود لا يكون إلا معلوما وحد الموجود
هو الثابت العين والمعدوم هو المنتفي العين وفي الناس
من قال حد الموجود ما يظهر معه مقتضى صفة النفس
ومنهم من قال حد الموجود ما صح التأثير به أو فيه على
وجه ثم النوع فإنه أخص من الموجود لأن الموجود يشتمل
على أنواع كثيرة ثم الجنس فإنه أخص من النوع لأن الجنس
لا يقع إلا على المتماثل والنوع يقع على المتماثل والمختلف
والمتضاد فمثال النوع قولنا لون فإنه يقع على
المتماثل والمختلف والمتضاد ومثاله قولنا اعتقاد
فإنه يقع على المتماثل والمختلف والمتضاد ومثال الجنس
قولنا سواد أو بياض فإنه لا يقع إلا على المتماثل

فصل في ذكر انقسام الموجود

الموجود ينقسم الى قديم ومحدث فالقديم هو الموجود فيما لم يزل او الموجود الذي لا اول لوجوده هذا في عرف المتكلمين فاما في عرف اللغة فانه يفيد كل متقدم الوجود ولهذا يقولون بناء قديم ودار قديمة ورسم قديم قال الله تعالى حتى عاد كالعرجون القديم والمحدث هو الكائن بعد ان لم يكن وان شئت قلت هو المتجدد الوجود وهو ينقسم قسمين جواهر واعراض فحد الجوهر هو ما له حيز في الوجود وان شئت قلت

باطل بالجسم فان للجسم ايضا حيزا في الوجود

هو ما يمنع بوجوده من وجود مثله بحيث هو وان شئت

باطل ايضا بالجسم كما ذكرت اولا

قلت هو ما له قدر من المساحة لا يكون اقل منه وان شئت قلت هو الجزء الذي لا يتجزى والجواهر

باطل ايضا بالعرض فان العرض ايضا هو الجزء الذي لا يتجزى

كلها متماثلة لا تختلف فيها ولا تتضاد وليست تدخل في مقدور العبد وهي مدركة بحاسة البصر من غير مماسة لها وبمحل الحياة اذا جاوره والبقاء

وربما كان قائما فيسمى منتصبا وربما كان منبسطا فيسمى طويلا او عريضا فان تألف خطان فصاعدا سمي سطحا لانه صار له طول وعرض فان تألف مثل ذلك عمقا سمي جسما لانه صار له طول وعرض وعمق وحد الجسم هو الطويل العريض العميق بدلالة قولهم هذا اجسم من هذا وهذا جسيم اذا زاد في الصفات التي ذكرناها على غيره فاما العرض فهو ما يعرض في الوجود ولم يكن له لبث كلبث الاجسام ولا يجوز ان يقال حد العرض ما احتاج في وجوده الى غيره لان ذلك ينتقض بارادة القديم تعالى وكراهيته عند من قال بهما وان قلنا تحرزا انه ما احتاج في قبيله الى المحل ينتقض بالفناء عند من قال به لانه ينفي المحال وهو عرض فالاسلم ما قلناه واذ قد بينا حقيقة الجوهر والعرض فالعالم عبارة في عرف المتكلمين عن السماء والارض وما بينهما من هذين النوعين فاما في اللغة فهو عبارة عن العقلاء دون ما ليس بعاقل الا ترى انهم يقولون جاءني عالم من الناس ولا يقولون

فصل في ذكر اقسام الموجود

الموجود ينقسم الى قديم ومحدث فالقديم هو الموجود فيما لم يزل او الموجود الذي لا اول لوجوده هذا في عرف المتكلمين فاما في عرف اللغة فانه يفيد كل متقدم في الوجود ولهذا يقولون بناء قديم ودار قديمة ورسم قديم قال الله تعالى حتى عاد كالعرجون القديم والمحدث هو الكائن بعد ان لم يكن وان شئت قلت هو المتجدد الوجود وهو ينقسم قسمين جواهر واعراض

فحد الجوهر هو ما له حيز في الوجود وان شئت قلت

باطل بالجسم فان الجسم الصالح حيز في الوجود

هو ما يمنع بوجوده من وجود مثله بحيث هو وان شئت

باطل بالجسم كما ذكرت اولا

قلت هو ما له قدر من المساحة لا يكون اقل منه و ان شئت قلت هو الجزء الذي لا يتجزى والجواهر

باطل بالعرض فان العرض...

كلها متماثلة لا تختلف بينها ولا تتضاد وليست تدخل في مقدور القدر وهي مدركة بحاسة البصر من غير مماسة وهي محل الحياة اذا جاوره والبقاء جائز عليها والجوهر اذا تالف مع مثله سمي مولفا فاذا تالف مع امثاله في سمت واحد سمي خطا

طويلا او عريضا فان تالف خطان متلاصقان سمي سطحا لانه صار له طول وعرض فان تالف مثل ذلك عمقا سمي جسما لانه صار له طول وعرض وعمق وحد الجسم هو الطويل العريض العميق بدلالة قولهم هذا اجسم من هذا وهذا جسيم اذا زاد في الصفات التي ذكرناها على غيره فاما العرض فهو ما يعرض في الوجود ولم يكن له لبث كلبث الاجسام ولا يجوز ان يقال حد العرض ما احتاج في وجوده الى غيره لان ذلك ينتقض بارادة القديم تعالى وكراهته عند من قال بهما وان قلنا تحرزا انه ما احتاج في قبيله الى المحل ينتقض بالفناء عند من قال به لانه ينفي المحال وهو عرض فالاسلم ما قلناه واذ قد بينا حقيقة الجوهر والعرض فالعالم عبارة في عرف المتكلمين عن السماء والارض وما بينهما مما هذين النوعين فاما في اللغة فهو عبارة عن العقلاء دون ما ليس بعاقل الا ترى انهم يقولون جاءني عالم من الناس ولا يقولون جاني عالم من البقر فتعلم بذلك صحة ما قلناه

فصل في ذكر انقسام العرض. العرض
على ضربين ضرب لا يحتاج في وجوده الى محل وضرب
لا بد له من محل فالاول هو الفنا عند من اثبته
وحده ما ينتفي بوجوده الجواهر وهو كله متماثل لا مختلف
فيه ولا متضاد ولا يقدر عليه غير الله تعالى ولا يصح
عليه البقاء ولا يصح منا ادراكه وفي كونه مدركا لله تعالى
خلاف وارادة القديم تعالى وكراهته عند من اثبتهما و
سنذكر احكامهما وما يحتاج في وجوده الى محل على ضربين
احدهما يحتاج في وجوده الى محلين والآخر يحتاج الى
محل واحد فالاول هو التاليف فانه لا يوجد
الا في محلين وحده ما صار به الجوهران متالفين
وهو كله متماثل لا مختلف فيه ولا متضاد ويدخل تحت
مقدور القدر ولا يصح منا فعله الا متولدا ولا سبب
له الا الكون الذي يسمى مجاورة وهو غير مدرك
ومتى تالفت الجواهر على وجه لا تضرس فيها سمي
ما فيها من التاليف لينا واذا كان فيها تضرس سمي

وما يحتاج الى محل واحد على ضربين احدهما لا يخلو الجوهر
منه والآخر يصح خلوه منه فالاول هو الكون فانه لا يصح
خلو الجوهر مع وجوده من الكون على حال والكون على ضربين
متماثل ومتضاد وليس فيه مختلف ليس بمتضاد فالمتماثل ما اختص
بجهة واحدة والمتضاد ما اختص بجهتين والجهة عبارة عن
اليمين او اليسار او فوق او اسفل او قدام او خلف ويعبر
عنها بالمحاذاة ومعناها انا اذا فرضنا آخر على البعد
ذو ايا لهذا معنى قولهم محاذاة وجهة واعلم ان
الكون تقع على وجوه فيختلف عليه الاسم فاذا وجد ابتداء
في اول حال وجود الجوهر سمي كونا لا غير فان وجد
عقب غيره وهو على ضربين احدهما يوجد عقيب مثله
فيسمى سكونا والآخر يوجد عقيب ضده فيسمى حركة و
يسمى نقله وزوالا انتقالا والكون المبتدا اذا بقي وكذلك
الحركة اذا بقيت سميا سكونين عند من قال ببقاء الالوان
ومتى وجد الجوهر منفردا سمي ما فيه كونا لا غير فان
وجد معه جوهر آخر فان كانا ملاصقا له سمي ما فيهما

فصل في ذكر اقسام العرض

على ضربين ضرب لا يحتاج في وجوده الى محل وضرب
لا بد له من محل فالاول ضربان [illegible] الفنا عند من اثبته
وحده ما ينتفي بوجوده الجواهر وهو كله متماثل لا مختلف
فيه ولا متضاد ولا يقدر عليه غير الله تعالى ولا يصح
عليه البقاء ولا يصح منا ادراكه وفي كونه مدركا لله تعالى
خلاف وارادة القديم تعالى وكراهته عند من اثبتهما و
سنذكر احكامهما وما يحتاج في وجوده الى محل على ضربين
احدهما يحتاج في وجوده الى محلين والآخر يحتاج الى
محل واحد فالاول هو التاليف فانه لا يوجد
الا في محلين وحده ما صار به الجوهران متالفين
وهو كله متماثل لا مختلف فيه ولا متضاد ويدخل تحت
مقدور القدر ولا يصح منا فعله الا متولدا ولا سبب
له الا الكون الذي يسمى مجاورة وهو غير مدرك
ومتى تالفت الجواهر على وجه لا تضربس فيها سمي
(كالسيف والمرآة)
ما فيها من التاليف لينا واذا كان فيها تضربس سمي
خشونة وفي جواز البقاء على التاليف خلاف

منه والآخر يصح خلوه منه فالاول هو الكون فانه لا يصح
خلو الجوهر مع وجوده من الكون على حال والكون على ضربين
متماثل ومتضاد وليس فيه مختلف ليس بمتضاد فالمتماثل ما اختص
بجهة واحدة والمتضاد ما اختص بجهتين والجهة عبارة عن
اليمين او اليسار او فوق او اسفل او قدام او خلف ويعبر
عنها بالمحاذاة ومعناها انا اذا فرضنا آجرة على اربع
زوايا فهذا معنى قولهم محاذاة او جهة واعلم ان
الكون يقع على وجوه فيختلف عليه الاسم فاذا وجد ابتداء
في اول حال وجود الجوهر سمي كونا لا غير فان وجد
(وبقا سكونا وعند [illegible])
عقيب غيره فهو على ضربين احدهما يوجد عقيب مثله
فيسمى سكونا والآخر يوجد عقيب ضده فيسمى حركة و
سمي نقله وزوالا ايضا والكون المبتدأ اذا بقي وكذلك
الحركة اذا بقيت سميا سكونين عند من قال ببقاء الالوان
ومتى وجد الجوهر منفردا سمي ما فيه كونا لا غير فان
وجد معه جوهر آخر فان كانا ملاصقا له سمي ما فيهما
من الكونين مجاورة وان لم يكن الجوهران متلاصقين

وكان بينهما بعد سمي مافيهما مفارقته فاما الاجتماع فمن الناس
من قال هو عبارة عن المجاورة ومنهم من قال هو عبارة
عن التاليف والاكوان على تماثلها واختلافها في مقدورنا
ويصح منا فعلها مباشرا ومتولدا وفي جواز البقاء عليها
وكونها مدركة خلاف فمن لنا فيه نظر والكون اذا كان
مجاورة ولذا التاليف وقد بيّنا حقيقته فان تالف
الجواهر في خط واحد سمي مافيهما من التاليف طولا او
عرضا بحسب ما يضاف اليه واما ما يجوز خلو الجوهر
مما يحتاج الى محل فعلى ضربين احدهما يحتاج في وجوده
الى المحل لاغير والاخر يحتاج الى بنية زائدة على
وجود المحل فالاول مثل الالوان والطعوم و
الروائح والحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة
والاعتماد والصوت وجنس الالم عند من اجاز
وجوده في الجماد فاما الالوان فعلى ضربين متماثل و
متضاد وليس فيها مختلف ليس بمتضاد فالمتماثل مثل
السواد او البياض فان كل جنس منها متماثل وهو ضد
الجنس الاخر وليس شيء منها في مقدورنا وفي جواز

البقاء عليها خلاف ومتى مدركة بحاسة البصر في محلها و
اما الطعوم والروائح فمثل الالوان في انه مختلف ومتماثل
ومختلفه كله متضاد وليس شيء منها في مقدورنا وفي بقائها
خلاف وهما مدركان اما الطعوم بحاسة الذوق و
الروائح بحاسة الشم ومن شرط ادراكهما مماسة محلهما
للحاسة واما الحرارة فكلها متماثل وليس فيها مختلف
ولا متضاد وكذلك البرودة وكل واحد منهما يضاد
صاحبه وهما مدركان بمحل الحيوة في محلهما بشرط المماسة وفي
جواز بقائهما خلاف واما الرطوبة فكلها متماثلة وكذلك
اليبوسة وليس فيهما مختلف ولا متضاد وكل جنس منهما
يضاد صاحبه وليس شيء من هذه الاجناس في مقدورنا
وفي بقائهما خلاف وفي كونهما مدركين ايضا خلاف
واما الاعتماد فعلى ضربين متماثل ومختلف فالمتماثل
ما اختص بجهة واحدة والمختلف ما اختص بجهتين
وليس فيه متضاد وعدد اجناسه ستة بعدد الجهات
ويصح على ما يختص بجهة السفل البقاء اذا صادف
حدوثه حدوث الرطوبة عند من قال ببقائه وعلى ما يختص

بجهة العلو اذا صادف حدوثه حدوث النبوة و

الاجناس الاخر لا يصح عليه البقاء بلا خلاف ومتى اجمع

في مقدورنا ويصح منا فعلها مباشرا ومتولدا والاعتماد

يولد على وجهين احدهما في جهته والآخر في خلاف جهته

فما يولد في جهته على وجهين احدهما يولده بشرط والآخر

يولده من غير شرط فالذي يولده بشرط الصوت

فانه لا يولده الا بشرط المصاكة وما يولده من غير

شرط فالكون واعتماد آخر الا انه لا يولدهما الا بعد

ان يكون محله في حكم المدافع لما يلاقيه فمتى خرج

من ان يكون في حكم المدافع اما بالتسكين على حال بعد

حال او بالتعليق او بان يكون في ذلك المحل اعتماد

آخر في خلاف جهته يكافيه فانه لا يولد على حال

ومتى لم يحصل في المحل احد ما ذكرناه ولد وما

يولده في خلاف جهته فلا يولده الا بشرط المصاكة

فهو الاعتماد والكون والصوت الا انه لا يولد منه

الاجناس في خلاف جهته الا بشرط المصاكة ومتى ولد

الاعتماد اعتمادا آخر فلا بد من ان يولد معه الكون

ايضا

ايضا وكذلك لا يولد الكون الا ويولد معه الاعتماد

والاعتماد يولد الحركة في محله وغير محله ولا يولد السكون

في محله وانما يولده في غير محله ولا يولده الا بان يكون ممنوعا

من توليده الحركة في غير محله والاعتماد غير مدرك بشيء

(في الهامش: من توليد الحركة)

من الحواس على خلاف فيه والاعتماد اللازم سفلا

يسمى ثقلا وما يختص بجهة العلو يسمى خفة ويعبر عما لا

اعتماد فيه اصلا بانه خفيف ومن الناس من قال

ان الثقل يرجع الى تزايد الجواهر وان الخفة ترجع

الى تناقصها واما الصوت فعلى ضربين متماثل و

مختلف ومختلفه منه ما هو متضاد ام لا فيه خلاف وفيه

نظر وهو في مقدورنا ولا يمكننا ان نفعله الا متولدا

(في الهامش: كضرب على الطبل)

والكلام هو ما انتظم من حرفين فصاعدا من

الحروف المعقولة اذا وقع ممن يصح منه او من قبيله

الافادة والمتكلم من وقع منه ما سميناه كلاما بحسب

دواعيه واحواله وانما ذكرناه هاهنا لان الحروف

من الاصوات المتقطعة والحروف على ضربين

متماثل ومختلف وفي تضاد مختلفها نظر كما قلناه في

الاصوات ولا يجوز على الصوت البقاء بلا خلاف وهو
مدرك بحاسة السمع في محله من غير شرط مماسة محله
للحاسة واما الضرب الآخر من الاعراض التي تحتاج
الى امر زائد على المحل فلا بد له من بنية مخصوصة حتى
يصح وجوده فيها فهو على ضربين احدهما انه لا بد ان
يوجد في كل جزء من تلك البنية ابعاضاً مثله حتى يصح
وجوده في بعض والآخر لا يجب ذلك فيه بل لا يمتنع اذا
كانت البنية دون بعض فالاول هو الحياة فانها لا يصح ان يوجد
فيما هو بنية الحيوة الا ان يوجد في كل جزء من تلك البنية
حياة ولا يجوز ان يوجد في بعض تلك البنية دون
بعض والحيوة جنس واحد متماثل كله ليس فيه مختلف
ولا متضاد ولا يدخل تحت مقدور القدر وهي غير مدركة
اصلا والقسم الآخر هو ما لا يصح وجوده الا في بنية الحياة
موجودة فيها وهو كل ما يختص الحي من المعاني
وهو على ضربين ضرب يكفي في وجوده محل الحياة
من غير زيادة عليه وهو الألم عند من قال ان جنسه

حاصله ان يوجد في بعض البنية

محل الحياة وهو كله متماثل ليس فيه مختلف ولا متضاد وهو
في مقدورنا غير انه على انه لا يمكننا فعله الا متولداً وسببه
تفرقة الاجزاء التي فيها حيوة وابطال الصحة منها فانه
يولد عند ذلك الألم والقديم تعالى يصح ان يفعله مبتدأ
ومتولداً ونفس ما يقع ألماً يصح ان يقع لذة بأن يصادف
شهوة له ومتى صادف نفاراً كان ألماً ولا يصح على الألم
البقاء بلا خلاف وهو مدرك بمحل الحياة في محلها و
اللذة فيها خلاف فان في الناس من يقول وجودها
يحتاج الى امر زائد على بنية الحياة من الصلابة وغير
ذلك ولا يصح وجودها في مجرد بنية الحيوة من
الصلابة وغير ذلك ومنهم من قال ان ذلك انما يحتاج
اليه لتزايدها لا لوجود شيء منها وفي ذلك نظر
والقدر كلها مختلفة ليس فيها متماثل ولا متضاد ولا
تدخل تحت مقدور القدر ولا يجوز عليها الادراك
وفي بقائها خلاف والضرب الآخر يحتاج الى بنية
زائدة على بنية الحياة مثل بنية القلب وهو جميع افعال

هذا كل حاسة السمع في محله من غير شرط مماسة محله
للحاسة و اما الضرب الاخر من الاعراض اللتي يحتاج
الى امر زائد على المحل فلا بدّ له من بنية مخصوصة حتى
يصح وجوده فيها فهو على ضربين احدهما انه لا بدّ ان
يوجد في كل جزء من تلك البنية بعض آحاده حتى يصح
وجوده في بعض والآخر لا يجب ذلك فيه بل لا يمتنع اذا
كانت البنية دون بعض فالاول الحياة فانها لا يصح ان يوجد
فيما هو بنية الحيوة الا ان توجد في كل جزء من تلك البنية
حياة ولا يجوز ان يوجد في بعض تلك البنية دون
بعض والحيوة جنس واحد متماثل كله ليس فيه مختلف
ولا متضاد ولا يدخل تحت مقدور القدر وهي غير مدركة
اصلا والقسم الآخر هو ما لا يصح وجوده الا في بنية الحياة
موجودة فيها وهو كل ما يختص الحي من المعاني
وهو على ضربين ضرب يكفي في وجوده محل الحياة
من غير زيادة عليه وهو الالم عند من قال ان جنسه
لا يصح وجوده في الجماد فان عنده يكفي في صحة وجوده
محل

(حاصله ان يوجد في بعض البنية فهو)

محل الحياة ... كله متماثل ليس فيه مختلف ...
في مقدورنا غير انه عندنا انه لا يمكننا فعله الا متولدا وسببه
تفرقة الاجزاء التي فيها حيوة وابطال الصحة منها فانه
يولد عند ذلك الالم والقديم تعالى يصح ان يفعله مبتدأ
ومتولدا ونفس ما يقع الما يصح ان يقع لذة بان يصادف
شهوة له ومتى صادف نفارا كان الما ولا يصح على الالم
البقاء بلا خلاف وهو مدرك بمحل الحياة في محلها و
اللذة فيها خلاف فان في الناس من يقول وجودها
يحتاج الى امر زائد على بنية الحياة من الصلابة وغير
ذلك ولا يصح وجودها في مجرد بنية الحيوة من
الصلابة وغير ذلك ومنهم من قال ان ذلك انما يحتاج
اليه لتوابعها لا لوجود شيء منها وفي ذلك نظر
واللذة كلها مختلفة ليس فيها متماثل ولا متضاد ولا
تدخل تحت مقدور القدر ولا يجوز عليها الادراك
وفي بقائها خلاف والضرب الاخر يحتاج الى بنية
زائدة على بنية الحياة مثل بنية القلب وهو جميع افعال
القلوب من الاعتقادات والظنون والارادات

والكراهات والنظر والشهوة والنفار والتمني
لو كان معنى فاما الاعتقادات ففيها متماثل و
مختلف ومتضاد فالمتماثل ما تعلق بمعلق واحد
على وجه واحد في وقت واحد على طريقة واحدة
فمتى تغير شيء من هذه الاوصاف الاربعة مثل ان
يتغاير المعتقدان او يتغاير وجههما او يختلف
وقتهما او كان احدهما على طريق الجملة والآخر على
سبيل التفصيل كان الاعتقادان مختلفين واما
المتضاد فهو ما جمع الشروط الاربعة وكان بالعكس
من متعلق صاحبه فانه تكون ضد اله وقد يقع
الاعتقاد على وجه فيكون علما وهو اذا كان معتقده
على ما تناوله الاعتقاد مع سكون النفس ولاجل
ذلك يحد العلم بانه ما يقتضي سكون النفس و
معنى سكون النفس هو انه متى شكك فيما يعتقده
لا يتشكك ويمكنه دفع ما يورد عليه من الشبهة والمعرفة
مثل العلم عينا ومتى خلا الاعتقاد من سكون النفس
فان كان معتقده على ما تناوله فانه لا يكون علما بل ربما

كان تقليدا او تبخيتا واما الجهل فهو الاعتقاد الذي
لا يكون معتقده على ما تناوله وفي جواز البقاء على جنس
الاعتقاد خلاف والصحيح انه لا يجوز عليه البقاء
وجميع انواع الاعتقاد في مقدورنا ويصح منا ان نفعله
متولدا ومباشرا الا ان ما نفعله متولدا لا يكون الا علما
ولا سبب له الا النظر ومن شرطه ان يكون الناظر
عالما بالدليل على الوجه الذي يدل حتى يولد نظره
العلم والنظر لا يولد الجهل اصلا ولا اعتقادا
ليس بجهل ولا علم سواء كان النظر في دليل او شبهة
وانا نفعله الواحد منا ذلك مبتدا ومتى تعلق
الاعتقاد بوصول ضرر اليه او فوت منفعة عنه
سمي غما وان تعلق بوصول منفعة اليه او دفع
ضرر عنه سمي سرورا واما الظن فهو ما قوي
عند الظان ان المظنون على ما ظنه مع تجويزه ان
يكون على خلافه وليس من قبيل الاعتقادات
على الصحيح من المذهب وفي الناس من قال (ابو هاشم)
انه من قبيل الاعتقادات والظن منه متماثل ومختلف

فمتى لم يكن كذلك صح
فان نظره لا يولد العلم

ومتضادّ فالمتماثل منه ما تعلّق بمظنون واحد على وجه
واحد في وقت واحد وطريقة واحدة ومتى اختلّ
شيء من هذه الأوصاف كان مختلفاً ومتى كان بالعكس
من متعلّق صاحبه مع الشرائط التي ذكرناها
كان متضادّاً وقد تضادّ الظنّ العلمَ والاعتقادَ
بالشرائط التي قدّمنا ذكرها كما تضادّ ظناً آخر ولا يصحّ
على الظنّ البقاءُ والظنّ على اختلافه وتماثله وتضادّه لا
في مقدورنا ولا يصحّ أن نفعله إلّا مبتدأً لأنّه لا سبب له
يولّده إلّا أنّه لا يكون له حكم إلّا إذا كان حاصلاً عند
أمارة وأمّا النظر فهو الفكر والاعتبار وهو على
ضربين متماثل ومختلف وليس فيه متضادّ فالمتماثل
ما تعلّق بشيء واحد على وجه واحد في وقت واحد
طريقة واحدة ومتى اختلّ شيء من هذه الشروط كان
مختلفاً وهو في مقدورنا ولا يصحّ عليه البقاء بلا خلاف
وأمّا الإرادات فعلى ضربين متماثل ومختلف و
ليس فيها متضادّ فالمتماثل ما تعلّق بمراد واحد على

شيء من هذه الأوصاف كان مختلفاً والإرادة تضادّ الكراهة
بهذه الشروط الأربعة إذ كانت متعلّقةً بالعكس من متعلّق (في متعلّقها)
الإرادة لا تكون إلّا بالحدوث والكراهة مثل الإرادة
في أنّ فيها مختلفاً ومتماثلاً وليس في نوعها متضادّ بل متى
تضادّ الإرادة على الشرائط التي ذكرناها والإرادة
والكراهة جميعاً في مقدورنا ونفعلهما مبتدأً لأنّه لا سبب
لهما يولّدهما ولا يصحّ عليهما البقاء بلا خلاف والإرادة
والمشيئة عبارتان عن أمر واحد وقد تقع الإرادة
على وجوه فيختلف عليها الاسم وكذلك الكراهة فالإرادة
إمّا أن تتعلّق بفعل غير المريد أو تتعلّق بفعل المريد فإن
تعلّقت بفعل غير المريد فإنّها تسمّى إرادة لا غير وتوصف
أيضاً بأنّها رضًى غير أنّها لا توصف بذلك إلّا إذا وقع
مرادها ولا يتوسّط بينها وبين الفعل كراهة لأنّ من
أراد من غيره شيئاً ثمّ كرهه ووجد الفعل فإنّ الإرادة
المتقدّمة لا توصف بأنّها رضًى ومتى تعلّقت بمنافع تصل
إلى الغير سمّيت محبّة وإذا تعلّقت بمضارّ تلحق الغير
سمّيت بغضاً وكذلك تسمّى الكراهة بوصول المنافع

٢٧

واحد في وقت واحد وطريقة واحدة ومتى اختلّ
شيء من هذه الاوصاف كان مختلفا ومتى كان بالعكس
من متعلق صاحبه مع الشرائط التي ذكرناها هنا
كان متضادا وقد تضادّ الظن العلم والاعتقاد
بالشرائط التي قدمنا ذكرها كما تضادّ ظنا آخر ولا يصح
على الظن البقاء والظن على اختلافه وتماثله وتضاده لا
في مقدورنا ولا يصح ان تفعله الا مبتدأ لانه لا سبب له
يولده الا انه لا يكون له حكم الا اذا كان حاصلا عند
أمارة واما النظر فهو الفكر والاعتبار وهو على
ضربين متماثل ومختلف وليس فيه متضاد فالمتماثل
ما تعلق بشيء واحد على وجه واحد في وقت و
طريقة واحدة ومتى اختل شيء من هذه الشروط كان
مختلفا وهو في مقدورنا ولا يصح عليه البقاء بلا خلاف
واما الارادات فعلى ضربين متماثل ومختلف و
ليس فيها متضاد فالمتماثل ما تعلق بمراد واحد على
وجه واحد في وقت واحد وطريقة واحدة ومتى اختلّ
شيء

[illegible]

٢٨

الارادة لا يكون الا بالحدوث والكراهة مثل الارادة
في ان فيها مختلفا ومتماثلا وليس في نوعها متضاد بل متى
تضاد الارادة على الشرائط التي ذكرناها والارادة
والكراهة جميعا في مقدورنا ونفعلهما مبتدأ لانه لا سبب
لها يولدهما ولا يصح عليهما البقاء بلا خلاف والارادة
والمشيئة عبارتان عن امر واحد وقد تقع الارادة
على وجوه فيختلف عليها الاسم وكذلك الكراهة فالارادة
اما ان تتعلق بفعل غير المريد او تتعلق بفعل المريد فان
تعلقت بفعل غير المريد فانها تسمى ارادة لا غير وتوصف
ايضا بانها رضا غير انها لا توصف بذلك الا اذا وقع
مرادها ولا تتوسط بينها وبين الفعل كراهة لان من
اراد من غيره شيئا ثم كرهه ووجد الفعل فان الارادة
المتقدمة لا توصف بانها رضى ومتى تعلقت بمنافع تصل
الى الغير سميت محبة واذا تعلقت بمضار تلحق الغير
سميت بغضا وكذلك تسمى الكراهة بوصول المنافع

الى الغير بانها بغض وتسمى كراهة بوصول مضرة اليه

بانها محبة ومتى تعلقت بعقاب يصل الى الغير ولعنة

سميت غضبا وليس الغضب تغير حال الغضبان بل هو

ما قلناه ومتى كانت الارادة متعلقة بفعل المريد فان تقدمت

عليه الى ان كان مبتدأ او لسببه ان كان مسببا وكانت

الارادة من فعله سميت عزما وتوطينا للنفس وان

كانت الارادة مصاحبة للفعل سميت قصدا واختيارا و

ايثارا ولا تسمى بذلك الا اذا كانت من فعل المريد وقد تسمى

قصدا وان تقدمت على الفعل وشروط كونها قصدا شروط

كونها اختيارا وايثارا ومن زوال الالجاء وحصول التخلية

ومتى كانت الارادة في القلب ومفعوله به وصف بانها

نية وانطواء وضمير واما الكراهية فتسمى ايضا سخطا اذا

تعلقت بفعل القبيح من المكلف غير انها لا توصف

بذلك الا اذا وقع ما كرهه واما الشهوة والنفار

فكل واحد منهما فيه متماثل ومختلف ولا متضاد فيهما

فالمتماثل منه ما تعلق بشئ واحد والمختلف ما تعلق

بشيئين وكل واحد من الشهوة والنفار ضد صاحبه

اذا كان متعلقهما واحدا وتعلق كل واحد منهما بالعكس

من تعلق صاحبه ولا تتعلقان الا بالمدركات ولا يجوز عليهما

البقاء ويستحيل منها مقدور العباد واما التمني فالصحيح فيه

انه من جنس الكلام وقد بينا ان الكلام جنس الصوت

وانه يقع على المتماثل والمختلف وليس فيه متضاد ولو

كان معنى في القلب لكان ايضا منها مثلا ومختلفا ولا متضاد

فيه وحقيقة التمني هو قول القائل لما كان ليته لم

يكن او لما لم يكن ليت انه كان وجميع افعال القلوب

لا خلاف بين اهل العدل انها غير مدركة بشئ من

الحواس اصلا وتوقف المرتضى في جواز رؤيتها

فهذه الاجناس التي ذكرناها من الاعراض لا خلاف

فيها الا التأليف والفناء فان فيهما خلافا وههنا اجناس

اخر فيها خلاف وهي على ضربين احدهما يختص

بالمحل والثاني يختص بالحي فما يختص المحل اشياء

منها الحدوث فان في الناس من يقول انه معنى

يكون به الجوهر محدثا ومنها البقاء وفيه خلاف

بين البغداديين والبصريين ومنها الخشونة

جنسه الصوت

ولم يكن فيه متضاد

واللين فان الناس من قال إنهما معنيان والبصريون
ذهبوا الى انهما كيفية في التاليف على ما بيناه فيما مضى
ومنها الكلام فان في الناس من ذهب الى انه جنس
مخالف للصوت ثم اختلفوا فمنهم من قال انه يحتاج
الى بنية مخصوصة والى وجود صوت في محله وجوّزوا
عليه البقاء وان يوجد في محال كثيرة ومنهم من قال
لا يصح وجوده الا في الحي وهو يوجب حالا له والصحيح
ما قدمناه ومنها الدهنية والدسمية واللزوجة
والصلابة فان في الناس من قال هي معان ومنهم من
قال هذه كيفيات في الرطوبات واليبوسات وما
يختص البنية نحو الموت فان فيه خلافا وما يختص
الحي نحو العجز والادراك والسرور والغم والمحبة
والرضا والغضب والبغض والعزم وتوطين
النفس فان في الناس من قال انها معان زائدة
على ما قدمناه من المعاني وجميع ما قدمناه من
المعاني المتفق عليها على ضربين احدهما يوجب
حالا عند من قال بالاحوال والآخر لا يوجب

حالا فما يوجب حالا على ضربين احدهما يوجب حالا للمحل
والآخر يوجب حالا للجملة فما يوجب حالا للمحل كل ما
يختص الحي الا الكون فانه يوجب حالا للمحل وما عداه
لا يوجب حالا وهو على ضربين احدهما يوجب حكما لمحله
والآخر لا يوجب ذلك فالاول هو التاليف اذا كان
الذا قا والاعتمادات وما لا يوجب حكما ما عدا ما ذكرناه
وهي الطعوم والروائح والحرارة والبرودة والرطوبة
واليبوسة والالوان والاصوات والآلام وكل ما يختص
الحي فانه يوجب حالا له عند من قال بالاحوال والاعراض
على ضربين احدهما له تعلق بالغير والآخر لا تعلق له فا
الاول كل ما يختص الجملة فان له تعلقا الا الحيوة فانه
لا تعلق لها والآخر ما لا يختص الحي فانه لا تعلق له
وما له تعلق على ضربين احدهما قبيله ما له تعلق له متعلق
على خلاف فيه وهو الاعتقاد والظنون والارادات الاعتقادات
والكراهات والنظر فان الاعتقاد متى تعلق بوجود
البقاء او نفى ثان للقديم فان على مذهب بعضهم لا متعلق بالقدم
له وقال المرتضى رضي الله عنه ان له متعلقا وهو هذا

الشيء او الاثبات وانما يوصف بانه موجود او معدوم
والقول فيما عدا الاعتقاد مثل القول فيه والآخر لا بدّ
له من متعلَّق وهو القدرة والعجز لو كان معنى والشهوة
والنفار وهذه المتعلّقات باعتبارها على ضربين احدهما
(اي مع اختلافها)
يتعلق بعين واحدة تفصيلا من غير تجاوز له والآخر
يتعلق بما لا يتناهى فالاول مثل الاعتقاد والظن
والارادة والكراهة والنظر والآخر الشهوة والنفار
والقدرة والعجز لو كان معنى وينقسم قسمين آخرين
احدهما يتعلق بمتعلقه على الجملة والتفصيل والآخر
لا يتعلق الا على طريق التفصيل فالاول الاعتقادات
والكراهات والارادات والظن والنظر والثاني
القدرة والعجز والشهوة والنفار

فصل

في ذكر حقيقة الصفات واقسامها وبيان احكامها الصفة
مثل قول الواصف ومعنى الوصف بمعنى واحد
وهما مصدران تقول وصفت الشيء اصفه صفة
ووصفا كما يقال في وزن زنة ووزنا وفي وعد
عدة ووعدا هذا في اصل اللغة فاما في عرف

المتكلمين فانهم يعبرون بالصفة عن الامر الذي يكون عليه
الموصوف وربما سموا ذلك حالا وربما امتنعوا منه
على خلاف بينهم والصفات على ضربين واجبة وجائزة
فالواجبة على ضربين احدهما يجب بلا شرط على الاطلاق
والثاني يجب بشرط فما يجب بالاطلاق فهي صفات
النفس مثل كون الجوهر جوهرا والسواد سوادا
والبياض بياضا وغير ذلك من الاجناس وهذه الصفات
تحصل في حال العدم وحال الوجود عند من قال
بالمعدوم ومن لم يقل بالمعدوم فانها عنده تلزم مع
الوجود وما يجب بشرط على ضربين احدهما يجب بشرط
على ضربين احدهما يجب بشرط وجود الموصوف لا غير
والثاني يجب عند حصول شرط منفصل عنه فالاول
مثل كون الجوهر متحيزا والسواد قابضا للبصر و
البياض ناشرا له وتعلّق ما يتعلق بالغير ويسمى
هذه الصفات مقتضى صفة النفس عند من قال
بالمعدوم ومن لم يقل بذلك يسميها صفة النفس
ولا بدّ من حصول هذه الصفات مع وجوده

الاوصاف على ضربين واجب وجائز
والواجب ايضا على ضربين احدهما يجب
على الاطلاق ... [illegible]

وما يجب عند حصول بشرط منفصل فكون المدرك
مدركا فانه لا يحصل الا عند وجود المدرك ويسمى
هذه الصفة لا للنفس ولا للمعنى عند من اسندها
الى كونه حيا ومن اسندها الى معنى جعلها من صفات
العلل واما الجائزة فعلى ضربين احدهما يتعلق بالفاعل
والاخر يتعلق بالمعنى فما يتعلق بالفاعل على ضربين
احدهما يتعلق بكونه قادرا وهو الحدوث لا غير
والاخر يتعلق بصفات له اخر مثل كونه مثل
كونه عالما ومريدا وكارها وذلك مثل كون
الفعل محكما او كونه واقعا على وجه دون وجه
وكون الكلام خبرا وامرا ونهيا وما يتعلق
بالمعنى ينقسم واحد وهو كل صفة تتجدد على الذات
في حال بقائها مع جواز الا تتجدد احوالها
على ما كانت عليه فانها لا تكون الا معنوية والصفات
على ضربين احدهما يرجع الى الاحاد كما يرجع
الى الجمل والثاني لا يرجع الا الى الجمل فما
يرجع الى الاحاد مثل صفات الاجناس ككون

الجو

الجوهر جوهرا والسواد سوادا فانه يستحق مثل
الصفة الاحاد كما يستحقها الجمل ومثل الوجود
فانه يوصف به كل جزء كما يوصف به الجملة وما
اشبه ذلك واما ما يرجع الى الجمل فعلى ضربين
احدهما يرجع الى الجملة لشيء يرجع الى المواضعة
والاخر يرجع اليهما لان رجوعهما الى الاحاد مستحيل
فالاول مثل كون الكلام خبرا وامرا ونهيا فان
هذه الصفات يرجع الى الجمل لشيء يرجع الى
المواضعة لانه يستحيل ذلك فيه والثاني ما يوصف
به الا الحي وذلك نحو قولنا حي وقادر وعالم
ومعتقد ومريد وكاره ومدرك وسميع وبصير
وغني وناظر وظان ومشتهي ونافر وكل صفة
من الصفات فلا بد لها من حكم ذاتية كانت
او معنوية فحكم صفة النفس ان يماثل بها الموصوف
ما يماثله ويخالف ما يخالفه ويضاد ما يضاده
والمثلان ما سد احدهما مسد صاحبه وقام مقامه
فيما يرجع الى ذاتهما والمختلفان ما لا يسد احدهما

مستدّ صاحبه ولا تقوم مقامه فيما يرجع الى ذاتهما و
الضدان ما كان كلّ واحد منهما بالعكس من صفة
صاحبه فيما يرجع الى ذاتهما والتضادّ على ثلثة اضرب
تضادّ على الوجود وتضادّ على المحل وتضادّ على الجملة
فالتضادّ على الوجود هو تضاد الفنآ والجواهر والتضادّ
على المحلّ هو تضادّ الحركه والسكون والسواد والبياض
وما شاكل ذلك والتضاد على الجمله مثل تضادّ القدرة
والعجز عند من اثبته معنى وتضادّ العلم والجهل و
الارادة والكراهة والشهوة والنفار وحكم مقتضى
صفة النفس اما التحيّز فحكمه صحة التنقّل في الجهات
واحتمال الاعراض وحكم ما له تعلّق هو التعلّق
المخصوص الذى يحصل للاعتقاد او الظنّ او النظر
او الارادة او الكراهة وحكم الوجود هو ظهور صفة
النفس معه وان شئت قلت انه يصح التاثير به او فيه
على وجه وحكم الحيّ الّا يستحيل ان يكون عالما
قادرا وحكم القادر صحة الفعل منه على بعض الوجوه
وحكم العالم صحة احكام ما وصف بالقدرة عليه اما

او تقديرا وحكم المريد صحة ما بين احد الوجهين اللذين
يجوز ان يقع عليهما الفعل تحقيقا او تقديرا وكذلك
حكم كونه كارها فاما السميع والبصير فانهما يرجعان
الى كونه حيّا لا آفة به وحكم كونه حيا حكمهما ومعناهما
انه ممن يجب ان يسمع المسموعات ويبصر المبصرات
اذا وجدا واما السامع والمبصر فهو المدرك
وحكم كون المدرك مدركا هو حكم كونه حيا لانه
كالجزء منه وقال انه حكمه الغنى والحاجة
متعاقبان عليه لان الغنى هو الذى ادرك ما لا يحتاج
اليه وقيل ان حكمه في الواحد منا ان يحصل عنده
العلم بالمدرك على طريق التفصيل واما الشامّ و
الذائق فمعناهما انه قرب جسم المشموم والمذوق
الى حاسة الشم والذوق وليس معناها انه مدرك
واما الغنى فهو الحيّ الذى ليس بمحتاج فهو راجع
الى النفي واما حكم الشهوه فهو ان يجعل المشتهى
لذه وحكم النفار ان يجعله الما وحكم الظنّ
ان يقوى عند الظانّ كون المظنون على ما ظنه

٢٩

مع تجويزه ان يكون على خلافه وحكم الناظر ان يوثر
في الاعتقاد الذي يتولد عن النظر فيجعله علما
فصل في ماهية العقل وجمل من قضاياه و
بيان الادلة وما يتبع ذلك العقل عبارة عن مجموع علوم
اذا اجتمعت سميت عقلا مثل العلم بوجوب واجبات
كثيرة مثل رد الوديعة وشكر المنعم والانصاف
وقبح قبائح كثيرة مثل الظلم والكذب والعبث
وحسن كثير من المحسنات مثل التفضل والاحسان
والتلطف ومثل العلم بقصد المخاطبين وتعلق
الفعل بالفاعل ومثل العلم بالمدركات مع ارتفاع
الموانع وزوال اللبس وغير ذلك وسميت
هذه العلوم عقلا لامرين احدهما ان ما كانها
تمنع عن القبائح العقلية وتفعل بها واجباتها تشبيها
بعقال الناقة والثاني ان العلوم الاستدلالية
لا يصح حصولها الا بعد تقدمها فهي مرتبطة بها فسميت
عقلا تشبيها ايضا بعقال الناقة وقضايا العقول
ثلثة واجب وجائز ومستحيل فالواجب ما لا بد

٤٠

من حصوله على كل حال مثل وجود القديم في الازل
ومثل صفات الاجناس وغير ذلك والجائز هو الذي
يجوز حصوله والا يحصل وهو جميع الامور المتجددة
فانها يجوز ان لا يتجدد اما بان لا يختارها فاعلها او لا
يختار ما يوجبها والمستحيل هو الذي لا يجوز حصوله
على وجه مثل انقلاب صفات الاجناس ومثل اجتماع
الضدين على وجه يتضادان وكون الجسمين في
مكان واحد في وقت واحد وكون الجسم الواحد
في مكانين في حالة واحدة والموجبات على ضربين
معنى وصفة فالمعنى على ضربين احدهما يوجب
صفة لغيره فيسمى علة والاخر يوجب ذاتا اخرى
فيسمى سببا وفي الناس من يسمي السبب علة والعلة
معنى والصفة على ضربين احدهما يوجب صفة بشرط
الوجود فيسمى تلك صفة الذات والاخر يوجب صفة
اخرى بشرط امر منفصل فيسمى مقتضيا وذلك نحو
كون الحي حيا فانه يقتضي كونه مدركا بشرط وجود
المدرك وربما عبر عن صفة الذات بانها مقتضية

الضار والحق هو ما علم صحته سوا علم ذلك بدليل او بغير
دليل والصحيح هو الحق بعينه والباطل هو ما علم
فساده والفاسد هو الباطل بعينه والحجة هي الدلالة
وتسمى ايضا برهانا والدلالة ما امكن الاستدلال بها
مع قصد فاعلها الى ذلك وتسمى الشبهة دلالة مجازا
والدال من فعل الدلالة والمدلول هو الذي نصبت
له الدلالة والمدلول عليه هو الحكم المطلوب بالدلالة
والدليل هو فاعل الدلالة وربما عبّر بالدليل عن
الدلالة والاستدلال يعبّر به عن شيئين احدهما
عن طلب الدلالة والآخر عن النظر في الدلالة
طلبا لما تفضي اليه والمستدِل هو الناظر والمستدَل به
هو الدلالة والمستدَل عليه هو الحكم المطلوب
ولا يطلق عليه شي من هذه الالفاظ الا بعد حصول
الاستدلال والامارة ما تفضي غلبة الظن لضرب
من اعتبار العادة او غير ذلك وليس بموجبة للظن
والشبهة ما يتصور بصورة الدلالة ولا يكون
كذلك والمحل لا يكون الا جوهرا والحال هو لا يكون

١٤

الا عرضا وحدّ الحال هو الموجود بحيث لو استقل المحل
لظُنّ معه استقلال الحال **فصل** في ذكر
حقيقة الفعل وبيان اقسامه الفعل ما وجد بعد ان
كان مقدورا والفاعل من وجد مقدوره والفعل على
ثلاثة اقسام مخترع وحده ما ابتدئ في غير محل القدرة
عليه ولا يقدر عليه غير الله تعالى ومباشر وحدّه ما ابتدئ
في محل القدرة عليه ولا يصح وقوعه من القديم ومتولد
وحده ما وقع بحسب غيره ويصح وقوعه من القديم
تعالى ومنا وهو على ضربين احدهما يوجد في محل السبب
وهو كل ما تولد عن سبب لا جهة له مثل الكون والنظر
والثاني يتعدى محل السبب ولا سبب له الا الاعتماد
ويصح وقوعه من القديم تعالى ومنا والفعل على ضربين
احدهما لا صفة له زائدة على حدوثه والآخر له صفة
زائدة على حدوثه فالاول حركات الساهي والنائم
وسكناته التي لا تتعداه وكلامهما وفعل غير العقلاء
عند من لم يصف افعالهم بالحسن والقبح وما له صفة
زائدة على حدوثه على ضربين حسن وقبيح فالحسن

على ضربين احدهما ليس له صفة زائدة على حسنه والآخر
له صفة زائدة على حسنه فالاول هو الموصوف بانه
مباح وحده ما لا يستحق به المدح ولا الذم فعلا كان
او تركا الا انه لا يوصف بذلك الا اذا اعلم فاعله
ذلك او دل عليه ويسمى ذلك في الشرع حلالا وطلقا
وما له صفة زائدة على حسنه على ضربين احدهما يستحق
المدح بفعله ولا يستحق الذم بتركه فيسمى ذلك ندبا
ويسمى ايضا نفلا او تطوعا فان كان نفعا واصلا الى الغير
سمي تفضلا واحسانا ولا يسمى ندبا الا بشرط الاعلام
او التمكن حسب ما قلناه في المباح والآخر يستحق
المدح بفعله ويستحق الذم بتركه فيسمى ذلك واجبا
وهو على ضربين احدهما اذا لم يفعله بعينه استحق
الذم ويسمى ذلك واجبا معينا ومضيقا والآخر
اذا لم يفعله ولا ما يقوم مقامه استحق الذم فيسمى
ذلك واجبا مخيرا فيه وينقسم الواجب قسمين
آخرين احدهما يقوم فعل غيره مقامه والآخر
لا يقوم فعل غيره مقامه فالاول يسمى من فروض

في الشرع

الكفايات

١٧

والاخر يسمى من فروض الاعيان ويسمى الواجب
مفروضا وفرضا ومكتوبا في الشرع ولا يسمى بذلك
الا بشرط الاعلام او التمكن من العلم حسب ما قلناه
واما القبيح فقسم واحد وهو ما يستحق الذم بفعله
ويسمى في الشرع محظورا وممنوعا منه وفي الناس
من قال حد القبيح هو ما استحق الذم بفعله على
بعض الوجوه احترازا مما يقع محبطا هذا على مذهب
من قال بالاحباط فاما على مذهبنا فلا يحتاج اليه
واما المكروه في موجب العقل فلا يسمى به الا القبيح و
يقال في الشرع لما اولى تركه انه مكروه وان لم يكن
قبيحا واما المسنون فهو ما ندب الى فعله ممن سنه او امر
به ودوام كان واجبا او نفلا فهذه جملة كافية مما
قصدناه فان شرح ما اومأنا اليه وايضاحه يطول
وانما حصرنا ما ذكرناه ليتأنس بالالفاظ المعتاد او لغة
من المتكلمين فاذا أنس بها وتوسط علم الكلام
ولم يخف عليه شيء مما نظر فيه ان شاء الله تم

وقع من تحريره علي بن الحسين المرتضى العلوي الحسيني في غرة شهر
ذي الحجة حجة سنة عشر وسبعمائة حامدا ومصليا